ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

فاعلية النظم السياسية في ادارة التنوع المجتمعي - دراسة مقارنة بين الانظمة السياسية في آسيا وافريقيا

م.م. فرح كريم ماذي
كلية الحقوق / جامعة النهرين

The Effectiveness of Political Systems in Managing Social Diversity – A Comparative Study of Political Systems in Asia and Africa

Assistant Lecturer Farah Karim Madhi
College of Law / Al-Nahrain University
farah.karim@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

يشكّل التعدد الاجتماعي واحداً من أهم القضايا التي تقيس قدرة الأنظمة السياسية على إدارة التنوع المجتمعي في بيئات تتسم بتعدد الأعراق والأديان والثقافات، من خلال قراءة مقارنة لتجارب آسيوية وأفريقية، ينطلق التحليل من فهم النظام السياسي بوصفه منظومة مؤسسات وقواعد تنظم توزيع السلطة وتحدد أنماط المشاركة، في سياق مجتمعات لا يشكل فيها التنوع استثناءً، بل قاعدة بنيوية راسخة. فالتعددية، حين تُدار بوعي مؤسسي، يمكن أن تكون مصدر ثراء واستقرار، لكنها تتحول إلى بؤرة توتر حين تُختزل في صراعات هوية أو تُستثمر سياسيًا خارج إطار القانون.

وعبر استعراض مفاهيم النظام السياسي والتنوع والتعددية والانتقال إلى توصيف وتحليل نماذج من آسيا وإفريقيا، تتضح الفوارق في كيفية مقاربة هذا التنوع، إذ برزت تجارب آسيوية استطاعت توظيف التخطيط المؤسسي والانضباط الإداري لبناء صيغ توازن بين المركز والأطراف، وبين الهوية الوطنية والخصوصيات المحلية، بما عزز الاستقرار وخلق بيئة مواتية للتنمية، وفي المقابل، كشفت تجارب أفريقية عديدة عن تحديات عميقة تعود إلى هشاشة البنى المؤسسية، وتعقيدات الإرث التاريخي، وتسييس الانتماءات الأولية، مع وجود نماذج أخرى نجحت في ابتكار ترتيبات توافقية حدّت من الانقسام ووسعت دوائر المشاركة.

الكلمات المفتاحية: آسيا، إفريقيا، النظم السياسية، التنوع المجتمعي.

Abstrac

Through a comparative reading of Asian and African experiences, the analysis proceeds from understanding the political system as a system of institutions and rules that regulate the distribution of power and determine patterns of participation, in the context of societies where diversity is not an exception, but a well-established structural rule. Multilateralism, when managed with institutional awareness, can be a source of wealth and stability, but it turns into a hotbed of tension when it is reduced to identity conflicts or politically invested outside the framework of the law.

Reviewing the concepts of the political system, diversity and pluralism and moving on to characterizing and analyzing models from Asia and Africa, the differences in how to approach this diversity are evident, as Asian experiences have emerged that were able to employ institutional planning and administrative discipline to build formulas that balance between the center and the parties, and between national identity and local particularities, which enhanced stability and it limited the division and expanded the circles of participation.

Keywords: Asia, Africa, political systems, societal diversity

ايار 2026

السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول

مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

المقدمة

يشكّل التنوع المجتمعي بأبعاده العرقية والدينية واللغوية والثقافية أحد أبرز ملامح الدول المعاصرة، ولا سيما في قارتي آسيا وأفريقيا حيث تتقاطع الهويات التاريخية مع الحدود التي رسمتها تحولات الاستعمار وبناء الدولة الحديثة، ولم يعد السؤال المطروح هو وجود التنوع من عدمه، بل كيفية إدارته ضمن أطر سياسية قادرة على تحقيق الاستقرار والعدالة والاندماج دون قسر أو إقصاء.

تتباين النظم السياسية في آسيا وأفريقيا وهو تباين يعكس اختلاف المسارات التاريخية والتجارب الدستورية ومستويات التنمية الاقتصادية، ففي آسيا، تقدم تجارب مثل الهند نموذجًا فيدراليًا تعدديًا يسعى إلى استيعاب فسيفساء لغوية ودينية معقدة، بينما تمثل ماليزيا صيغة لإدارة التوازن الإثني عبر ترتيبات دستورية واقتصادية خاصة، وعلى الجانب الآخر، شهدت دول أفريقية مثل نيجيريا وإثيوبيا محاولات لتبني الفيدرالية كآلية لاحتواء التعدد الإثني، بدرجات متفاوتة من النجاح والاستقرار.

تنبع أهمية هذه الدراسة من أن فاعلية النظام السياسي لا تُقاس فقط بقدرته على إدارة السلطة أو تحقيق النمو الاقتصادي، بل بمدى قدرته على تحويل التنوع من مصدر توتر وصراع إلى رافعة قوة وتكامل، فالتنوع غير المُدار يتحول سريعًا إلى انقسام سياسي، ويغدو وقوداً لصراعات الهوية، أما التنوع المُدار بكفاءة فيمكن أن يكون أساسًا لشرعية النظام وتعزيز المشاركة السياسية.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مدى فاعلية النظم السياسية في آسيا وأفريقيا في إدارة التنوع المجتمعي، من خلال مقارنة الأدوات الدستورية والمؤسسية المعتمدة، وأنماط توزيع السلطة، وآليات التمثيل السياسي، وسياسات الاندماج الوطني، إن المقارنة بين التجربتين الآسيوية والأفريقية لا تهدف إلى إصدار أحكام معيارية، بل إلى فهم أنماط الإدارة المختلفة، واستخلاص الدروس الممكنة في سياق عالمي تتصاعد فيه سياسات الهوية وتتعاظم تحديات التعدد.

أولاً- إشكالية البحث:

يشكّل التنوع المجتمعي في دول آسيا وأفريقيا معطىً بنيوياً يرتبط بالتاريخ الاستعماري، وتعدد الهويات الإثنية والدينية واللغوية، واختلاف مستويات التنمية وبناء الدولة، ورغم تبني هذه الدول صيغًا دستورية ومؤسساتية متعددة، فإن النتائج المتحققة في إدارة التنوع جاءت متباينة، إذ نجحت بعض الدول في تحويل التعدد إلى عنصر استقرار وتكامل، بينما عانت أخرى من صراعات أهلية وانقسامات مزمنة، من هنا تنبع الإشكالية المركزية للبحث:

كيف تؤثر طبيعة النظام السياسي وبنيته المؤسسية في فاعلية إدارة التنوع المجتمعي في دول آسيا وأفريقيا، وما هي العوامل المحددة لنجاح أو إخفاق هذه الإدارة؟

ثانياً- أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهمية نظراً لحاجة المكتبة العربية للدراسات التي تتعلق بمعرفة فاعلية النظم السياسية المختلفة في إدارة التنوع المجتمعي، إضافة إلى تطوير إطار تحليلي لقياس "فاعلية إدارة التنوع" بدل الاكتفاء بوصف الظواهر، و تعزز فهم العلاقة بين بنية النظام السياسي والاستقرار المجتمعي في البيئات التعددية.

ثالثاً- أهداف البحث:

1. التعريف بالإطار النظري والمفاهيمي لمفهومي التعددية النظام السياسية و التعددية المجتمعية.
2. معرفة دور النظم السياسية في إدارة التنوع في المجتمعات وفق أمثلة متنوعة في آسيا وإفريقيا.
3. قياس العلاقة بين نوع النظام السياسي ومستوى الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

رابعاً- أسئلة البحث:

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

1. ما دور النظم السياسية و آليات التمثيل في إدارة التنوع المجتمعي؟
2. كيف تؤثر درجة الديمقراطية أو السلطوية في استيعاب التنوع؟

خامساً- فرضية البحث:

كلما اتسم النظام السياسي بالمرونة المؤسسية، والتمثيل العادل، وآليات فعّالة لتقاسم السلطة، زادت قدرته على إدارة التنوع المجتمعي وتحقيق الاستقرار السياسي.

سادساً- منهجية البحث:

سيتم خلال البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لمعرفة الإطار النظري للنظم السياسية ودورها في إدارة التنوع، إضافة للمنهج المقارنة، للمقارنة بين نماذج في آساي وإفريقيا للنظم الموجودة فيها وآليات تعاملها.

سابعاً- تقسيم البحث:

سيتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول الإطار النظري والمفاهيمي لفاعلية النظم السياسية في إدارة التنوع المجتمعي، أما المبحث الثاني سيتناول التحليل المقارن لفاعلية النظم السياسية في آسيا وأفريقيا.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لفاعلية النظم السياسية في إدارة التنوع المجتمعي

يشكّل التنوع المجتمعي بأبعاده الإثنية والدينية واللغوية والثقافي حقيقة بنيوية في معظم الدول المعاصرة، ولم يعد استثناءً عابرًا أو ظرفًا طارئًا، وفي عالم يتسارع فيه الاتصال وتتشابك فيه الهويات، تعد قدرة النظام السياسي على إدارة هذا التنوع معيارًا حاسمًا لقياس فاعليته واستدامته، فالنظم لا تُختبر فقط في قدرتها على إنتاج السياسات، بل في قدرتها على تحويل الاختلاف إلى طاقة اندماج، لا إلى وقود صراع، من هنا تبرز أهمية بناء إطار نظري ومفاهيمي يضبط العلاقة بين "الفاعلية السياسية" و"إدارة التنوع"، فالفاعلية لا تُختزل في الاستقرار الأمني أو في كفاءة الأداء الإداري، بل تتسع لتشمل الشرعية، والمشاركة، والعدالة التوزيعية، والقدرة على احتواء التوترات دون قمعها، وفي المقابل لا يُفهم التنوع بوصفه مجرد تعددية ديموغرافية، بل كشبكة من الهويات والمصالح والسرديات التاريخية التي تتطلب اعترافًا مؤسسيًا وتنظيمًا قانونيًا رشيدًا.

المطلب الأول: مفهوم النظام السياسي

يدلّ مفهوم "النظام" في أصله الاشتقاقي على نموذجٍ محدد لتنظيم عناصر ضمن نسقٍ من العلاقات المتبادلة، فهو لا يقتصر على تجميع موضوعات متفرقة، بل يفترض وجود ترابط منظم يحكم تفاعلها ويمنحها وحدةً وظيفية، ومن هذا المنظور، يُفهم النظام بوصفه شبكة علاقات تنتظم فيها المكوّنات وفق قواعد تضبط حركتها وتحدد أدوارها، وقد ارتبط مفهوم النظام، في الفكر السياسي الغربي، بهاجس مركزي هو تجنّب الفوضى وصون الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حتى غدا أحد الثوابت الكبرى في التنظير الفلسفي. لذلك حظي النظام غالبًا بقبول واسع بوصفه قيمة معيارية تتصل بفكرة الانتظام والسلطة والشرعية[1].

تبلور المفهوم الحديث للنظام السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، متأثرًا بتحولات واقعية ومنهجية عميقة، فعلى المستوى الواقعي أفرز النظام الدولي ثنائية أيديولوجية تمثلت في صعود الدول الاشتراكية وظهور ما عُرف بالديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية[2]، بالتوازي مع بروز دول حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا طرحت صيغًا

[1] اندرو هايورد، المفاهيم الأساسية في السياسة، ترجمة: منير بدوي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2011، ص34-35.

[2] بوكليخة عبد الصمد، النظم السياسية المقارنة، مطبوعة بيداغوجية، جامعة غليزان، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2024، ص2.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

مغايرة لتنظيم السلطة تختلف عن النموذج الليبرالي الغربي، وقد كشف هذا التنوع في أنماط الحكم عن محدودية التعريفات التقليدية التي حصرت النظام السياسي في بنيته القانونية والدستورية، أما على المستوى المنهجي، فقد تراجع تأثير المدرسة القانونية التي كانت تنظر إلى النظام السياسي من زاوية المؤسسة بوصفها كياناً قائمًا بذاته، مستقلاً عن الأفراد والتفاعلات التي تشكّله، وأمام تعقّد الظاهرة السياسية وتعدد فواعلها، برز اتجاه تحليلي جديد يركّز على شبكة التفاعلات السياسية، أي على أنماط السلوك والعلاقات والعمليات التي تنتظم حول توزيع السلطة وممارستها، سواء جرت داخل المؤسسات الرسمية، أو عبر قنوات غير رسمية، أو حتى في صور تتجاوز الإطار المؤسسي كالعنف السياسي والاحتجاجات[3].

في إطار المقاربة النسقية التي طوّرها ديفيد إيستون، يُفهم النظام السياسي بوصفه نسقًا يتكوّن من مجموعة عناصر مترابطة وظيفيًا ضمن بنية منظمة، بحيث يفضي أي تغير في أحد مكوّناته إلى تأثيرات متبادلة تطال بقية الأجزاء، ومن ثمّ لا يختزل النظام السياسي في مؤسساته الرسمية، بل يُنظر إليه ككيان ديناميكي دائم الحركة، يتشكل عبر شبكة من التفاعلات المتواصلة، فالمؤسسات، عند إصدارها للقرارات، لا تعمل في فراغ، وإنما تتأثر بمدخلات صادرة عن بيئتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في إطار ما يُعرف بعلاقات الاعتماد المتبادل، وقد اعتبر إيستون النسق السياسي نظاماً فرعياً ضمن النظام الاجتماعي الكلي، يتخصص في الوظيفة المحورية المتمثلة في التوزيع السلطوي للقيم داخل المجتمع، مستندًا في ذلك إلى أدوات الشرعية والإلزام[4].

إن البنى الاجتماعية والثقافية والذهنية السائدة داخل الجماعة تؤدي دوراً حاسمًا في تشكيل طبيعة النظام السياسي واتجاهاته، فحين يغلب على ممارسة السلطة منطق الإكراه والإقصاء والتعتيم، نكون إزاء نمط استبدادي. أما حين يرتكز الأداء السياسي على العقلانية، وضمان الحريات، وتفعيل المشاركة المجتمعية، فإن ذلك يعكس نظاماً ديمقراطياً حديثاً يتسم بالانفتاح والمؤسسية. هكذا يتحدد طابع النظام السياسي ليس فقط عبر هياكله، بل عبر نمط التفاعل بين السلطة والمجتمع[5].

شهد مفهوم النظام السياسي تعدداً في التعريفات وتبايناً في المقاربات النظرية التي تناولته، وهو ما يعكس تعقيد الظاهرة السياسية وتشابكها مع البنى الاجتماعية والمؤسسية. وفي هذا السياق، يمكن التوقف عند عدد من التصورات المرجعية في الأدبيات السياسية.

يرى موريس دوفيرجيه أن النظام السياسي بوصفه الإطار العام الذي تنتظم داخله مكونات النظام الاجتماعي، ويولي اهتماماً خاصاً بمؤسسات السلطة، وجهاز الدولة، وآليات اشتغاله، وكل ما يتصل بالبنية المؤسسية التي تُمارَس من خلالها السلطة. ووفق هذا التصور، يتجاوز النظام السياسي كونه علاقات قوة ليصبح بنية مؤسسية منظمة تؤطر الحياة العامة [6].

أما إبراهيم درويش فيقدم تصوراً يربط النظام السياسي بعملية صنع القرار والصراعات المجتمعية المرتبطة بها، حيث يعرّفه بأنه مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة المتصلة بآليات اتخاذ القرار وتسوية المنازعات، في ظل

[3] بوكليخة عبد الصمد، النظم السياسية المقارنة، المصدر السابق، ص2.

[4] رحاب وائل السيد، نظرية النظم ل دايفيد إيستون (وحاله تطبيقيه "الواقع الإفريقي")، المركز الديمقراطي العربي، 2021/8/5، تمت رؤيته على الرابط: https://democraticac.de/?p=76543، تاريخ 2026/2/21.

[5] هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، مطبعة الأمنية، الرباط، 2009، ص42.

[6] موريس دوفيرجيه، علم الاجتماع السياسي، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص277

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

إطار عقائدي يضفي الشرعية على القوة السياسية، ويحولها إلى سلطة مقبولة تمارسها مؤسسات سياسية معترف بها[7].

أما ديفيد إيستون عرّف النظام السياسي بوصفه نسقًا يتكوّن من عناصر مترابطة ومتفاعلة وظيفياً ضمن إطار منتظم، بحيث يؤدي أي تغيير يطرأ على أحد مكوّناته إلى إحداث تأثيرات على بقية العناصر، فالنظام وفق هذا التصور، يقوم على ترابط بنيوي وديناميكية داخلية تجعل من أجزائه شبكة علاقات متبادلة التأثير، ويرتبط بهذا المفهوم تصور آخر هو "النظام الفرعي"، باعتبار أن كل نظام عام يتضمن داخله أنظمة جزئية تتفاعل فيما بينها ضمن الكلّ الأكبر، وانطلاقاً من ذلك يُفهم النظام السياسي على أنه مجموعة التفاعلات السياسية التي تجري داخل المجتمع، والتي تُفضي إلى صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات الملزمة[8].

تُظهر هذه التعريفات، رغم اختلاف منطلقاتها، أن النظام السياسي ليس مجرد جهاز حكم، بل هو منظومة مركبة تتداخل فيها علاقات القوة، والهياكل المؤسسية، وآليات الشرعية، والعمليات الإدارية وصنع القرار، بما يعكس الطبيعة الديناميكية والمعقدة للحياة السياسية في أي مجتمع، كما تتنوع النظم السياسية بين (الديمقراطية وغير الديمقراطية) بشكل أساسي وما يتفرع عنها من أشكال للأنظمة ومستوياتها.

لتحديد المقصود بكلٍّ من أبنية النظام السياسي ووظائفه، تم اعتماد المرتكزات النظرية لمنهج البناء–الوظيفي في الدراسات المقارنة، كما طوّره عدد من الباحثين البارزين، وفي مقدمتهم غابرييل ألموند وغبنغهام باول ولوسيان بايـ

وينطلق هذا المنهج من افتراض أساسي مؤدّاه أن النظام السياسي يتكوّن من مجموعة مترابطة من الأبنية التي تؤدي وظائف محددة، وأن طبيعة النظام وقدرته على الاستقرار والتوازن والاستمرار تتحدد بمدى كفاءة هذه الأبنية في أداء وظائفها [9].

ويقصد بالأبنية السياسية، في هذا الإطار التحليلي، مجمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تضطلع بأدوار سياسية. وتشمل المؤسسات الرسمية: المجالس التشريعية، والسلطات التنفيذية، والأجهزة البيروقراطية، والهيئات القضائية، أما الأبنية غير الرسمية فتتمثل في الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، وشبكات الضغط، والرأي العام، أما الوظائف السياسية فتشير إلى الأنشطة والعمليات التي يضطلع بها النظام السياسي لضمان استمراره وتفاعله مع بيئته، ومن أبرزها: التنشئة السياسية، والتجنيد السياسي، والاتصال السياسي، والتعبير عن المصالح وتجميعها، وصنع السياسات وتنفيذها والتقاضي بشأنها، إضافة إلى وظائف الاستخراج (تعبئة الموارد)، والتنظيم، والتوزيع، والتغذية الراجعة [10].

وقد صنّف ألموند الوظائف السياسية في إطار ثلاث فئات رئيسة[11]:

1. وظائف التحويل :وتتعلق بعملية تحويل المدخلات المجتمعية إلى قرارات وسياسات عامة، وتشمل التعبير عن المصالح، وتجميعها، وصياغة القواعد، وتنفيذها، والتقاضي وفقها، فضلاً عن الاتصال السياسي.

[7] ناظم عبد الواحد، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص365.

[8] رحاب وائل السيد، نظرية النظم ل دايفيد إيستون (وحاله تطبيقيه "الواقع الإفريقي")، مصدر سبق ذكره.

[9] جابرييل ألموند وينجام بويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبدالله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص16.

[10] عابد رسول و سامان شكر سمين، أثر التعددية في أبنية النظام السياسي و وظائفه (دراسة تحليلية)، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 4، العدد 7، جامعة السليمانية، 2021، ص56.

[11] جابرييل ألموند وينجام بويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، مصدر سبق ذكره، ص31–35.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

2. وظائف التكيف والاستمرار: وتتمحور حول التنشئة السياسية والتجنيد السياسي، بما يضمن إعادة إنتاج الثقافة السياسية وتجديد النخب الحاكمة واستمرارية النظام.
3. قدرات النظام: وتتصل بقدرة النظام على أداء وظائفه في محيطه الداخلي والخارجي، وتشمل القدرات الاستخراجية (تعبئة الموارد)، والتوزيعية (تخصيص المنافع)، والتنظيمية (الضبط والإدارة)، والرمزية (تعزيز الشرعية وبناء المعنى السياسي).

وفي تطبيقات هذا المنهج على دراسات النظم السياسية، يُعاد تنظيم هذه الوظائف ضمن ثلاثة مستويات تحليلية مترابطة:

1. مستوى النظام: ويشمل وظائف التنشئة والتجنيد والاتصال السياسي بوصفها وظائف تضمن استمرارية النظام وهويته.
2. مستوى عملية التحويل: ويتعلق بآليات التعبير عن المصالح وتجميعها وصنع السياسات وتنفيذها والتقاضي بشأنها.
3. مستوى الأداء والقدرات: ويركّز على نتائج السياسات ومدى فاعلية النظام في الاستخراج والتنظيم والتوزيع وبناء الشرعية.

المطلب الثاني: التعددية والتنوع المجتمعي

يرجع الأصل اللغوي لمفهوم التعدد إلى الجذر العربي "عَدَّ"، الذي يفيد معنى الإحصاء والحساب، فيقال: عدَّ الشيء إذا أحصاه، وعدَّده إذا جعله ذا عدد، وتَعَادَّ القوم إذا أحصى بعضهم بعضاً، وتعدّد الشيء إذا صار غير واحد، كما تدل بعض الاشتقاقات على معانٍ تتصل بالمفاخرة والمغالبة، فضلاً عن دلالات الاستمرار والرسوخ حتى يُعتدّ بالشيء ويُحسب له حساب[12].

وتكشف هذه الدلالات اللغوية عن مضمون جوهري يتمثل في نفي الواحدية والانفراد، إذ إن قابلية الشيء للعدّ تعني، بالضرورة، أنه غير مفرد أو معزول، بل واقع ضمن إطار تعددي يسمح بالإحصاء والتمايز، كما أن ما تحمله بعض المشتقات من معاني المفاخرة أو المعاداة يعكس، بصورة ضمنية، طبيعة التفاعلات التي قد تنشأ داخل البيئات المتعددة، حيث تتجاور وحدات أو جماعات مختلفة في سياق واحد، فتتولد بينها أنماط متنوعة من التنافس أو التمايز[13].

على المستوى الاصطلاحي، تعددت المقاربات التعريفية لمفهوم التعدد تبعاً لاختلاف الحقول المعرفية وزوايا النظر، فيُعرِّف معجم المصطلحات الاجتماعية التعدد بأنه تنوع أشكال الروح الاجتماعية داخل الجماعة الواحدة، إلى جانب تعدد الجماعات داخل المجتمع ذاته، بما يعكس بنية اجتماعية مركّبة تتسم بالتنوع الداخلي والتمايز بين مكوناتها، أما الموسوعة البريطانية فتنظر إلى التعدد بوصفه حالة من الاستقلالية النسبية التي تتمتع بها جماعات محددة داخل المجتمع، كالمؤسسات الدينية، والنقابات المهنية، والاتحادات العمالية، والأقليات العرقية، بما يتيح لها الحفاظ على خصوصيتها وتنظيم شؤونها ضمن الإطار المجتمعي العام[14].

ويذهب قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى تعريف التعدد باعتباره تنظيماً للحياة المجتمعية على أساس قواعد عامة مشتركة، تحترم التنوع والاختلاف في اتجاهات السكان، لا سيما في المجتمعات الحديثة التي تتداخل فيها المرجعيات الأيديولوجية والفلسفية والدينية، ووفق هذا التصور، لا يُنظر إلى التعدد بوصفه

[12] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، ج2، ط 3، 1985.ص 608.

[13] محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العالمي للدراسات السياسية، عمان، 2002، ص 20.

[14] إسحاق عياش، الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي، المعهد المصري للدراسات، 2018/10/8، تمت رؤيته على الرابط: https://eipss-eg.org/، تاريخ 2026/2/22.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

مجرد وصفٍ لحالة اجتماعية، بل كإطار تنظيمي لإدارة الاختلاف ضمن قواعد جامعة [15].

يرتبط مفهوم التعددية ارتباطًا وثيقًا بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية، كما يتقاطع مع مفاهيم مثل الإثنية، والقومية، والطائفية، والأمة، والديمقراطية، والمشاركة السياسية. غير أن دلالاته تختلف باختلاف السياق المجتمعي؛ ففي بعض البيئات يُفهم بوصفه تعبيرًا عن التنوع الثقافي والاجتماعي القائم على التسامح وقبول الآخر بين الجماعات المتمايزة ثقافيًا. بينما يتجاوز هذا الإطار في مجتمعات أخرى ليشمل أنماطًا من التعاون والتفاعل في المجالات الاقتصادية والسياسية، بما يعكس درجة أعلى من التنظيم المؤسسي للتنوع [16].

يشير مفهوم التعددية المجتمعية إلى ظاهرة ملازمة للمجتمعات التي تتكون من جماعات متعددة إثنياً أو قوميّاً أو دينياً أو طائفياً، بحيث تتعايش داخل إطار اجتماعي واحد مع احتفاظ كل جماعة بخصائصها المميزة. وتُعد هذه المجتمعات ذات تركيب معقد، غير أن مستوى هذا التعقيد يتفاوت تبعاً لدرجة التنوع والتباين بين مكوناتها من جهة، ومدى تمسك كل جماعة بخصوصياتها وهوياتها الفرعية من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يعرّف آرنت ليبهارت التعددية المجتمعية بأنها نمط من المجتمعات المنقسمة إلى قطاعات أو كتل متميزة تقوم على أسس دينية أو أيديولوجية أو لغوية أو إقليمية أو ثقافية أو عرقية/إثنية، بحيث تعيش هذه القطاعات جنبًا إلى جنب داخل المجتمع الواحد، وتميل الانقسامات السياسية في هذا النوع من المجتمعات إلى الارتباط الوثيق بخطوط التمايز الاجتماعي الموضوعية، ولا سيما تلك الأكثر بروزاً وتأثيراً في البنية الاجتماعية العامة[17].

انقسم الباحثون بشأن التمييز بين مفهومي «التعددية المجتمعية» و"المجتمع المتعدد"، فثمة اتجاه يرى عدم وجود فرق جوهري بينهما، باعتبار أن التعدد والتنوع يمثلان حقيقة اجتماعية ملازمة لعدد كبير من المجتمعات التي تضم جماعات مختلفة إثنياً ولغوياً ودينياً، ومن ثم فإن المصطلحين يعكسان الوصف ذاته لواقع بنيوي قائم يذهب اتجاه آخر إلى وجود تمايز مفاهيمي دقيق بين المصطلحين. فالمجتمع المتعدد يشير، في جوهره، إلى البنية السكانية المتنوعة بوصفها معطى موضوعيًا، بينما تتجاوز التعددية المجتمعية هذا الوصف البنيوي لتعبّر عن نمط إدارة هذا التنوع، ومدى ما يسود بين مكوناته من تعايش ووفاق وتفاعل منظم. كما ترتبط بكيفية تعامل النخب السياسية مع هذا الواقع، وبالآليات المؤسسية المعتمدة لتنظيم العلاقات بين الجماعات المختلفة وضبط توازناتها[18].

وعليه، فإن التعددية المجتمعية وإن كانت تنطلق من حقيقة طبيعية تتمثل في وجود التنوع، إلا أنها في جوهرها مفهوم سياسي مؤسسي يرتبط بطبيعة النظام السياسي وقدرته على إدارة الاختلاف، ومن هذا المنظور، تُعدّ أحد تجليات الممارسة الديمقراطية وآلية من آلياتها في تنظيم التعدد وضمان استدامته ضمن إطار من الاستقرار والتوازن.

ثانياً- آليات إدارة التعدد والتنوع المجتمعي: إنّ التعدد في حدّ ذاته لا يُعدّ إشكالية سياسية بالضرورة، غير أنّه قد يتحول إلى مصدر توتر عندما تتبلور الجماعات المختلفة في صورة أقطاب متنافسة، تتباين مطالبها وتتصاعد تحدياتها إزاء بنية النظام السياسي وأسس شرعيته، وانطلاقًا من ذلك، يمكن

[15] سامي ذبيان و آخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن، رياض الريس للكتب والنشر،1999، ص 138-139.

[16] حيد إبراهيم علي و ميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، 2002، ص53.

[17] توفيق بوقاعدة، الديمقراطية التوافقية وأبعادها، دفاتر البحوث العلمية، العدد8، الجزائر، 2016، ص105.

[18] عابد رسول و سامان شكر سمين، أثر التعددية في أبنية النظام السياسي و وظائفه (دراسة تحليلية)، مصدر سبق ذكره، ص54.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

تناول الموضوع ضمن محورين رئيسين، أولهما يتعلق باستراتيجيات إدارة الصراعات.

1. استراتيجيات إدارة الصراعات: تهدف هذه الاستراتيجيات إلى ضبط الخلافات والنزاعات ذات الطابع الإثني بحيث لا تنعكس سلبًا على استقرار الدولة أو تماسك المجتمع في ظل التعدد العرقي. ومن أبرز هذه الاستراتيجيات:

أ. استراتيجية هيمنة الدولة: يُعدّ توظيف الدولة لأدوات الهيمنة من أكثر الافتراضات شيوعًا في أدبيات إدارة النزاعات الإثنية، ويشير "تشيستر كروكر" إلى أن هيمنة الدولة تعني بناء مؤسسات تتسم بقدرة حكومية فعّالة على التحكم، مع توفير ضمانات لحماية الأقليات في الوقت ذاته. ولا تقتصر استراتيجية الهيمنة على النظم السلطوية فحسب، إذ يمكن أن تتجلى بأشكال مختلفة داخل عدد من الديمقراطيات الليبرالية، وإن كانت تُمارس ضمن أطر قانونية ومؤسسية أكثر انضباطًا، وهنا يتحدد الفارق بين الهيمنة بوصفها أداة لإدارة التنوع، وبين تحولها إلى نمط إقصائي يفاقم الانقسامات بدل احتوائها[19].

ب. استراتيجية الفيدرالية في إدارة التعددية: تمثل الفيدرالية إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي تعتمدها الدولة لاحتواء النزاعات بين الجماعات المختلفة والسلطة المركزية، وهي تختلف كلياً عن أسلوب الهيمنة، إذ تقوم على تعزيز المبادئ التفاوضية والحوار بين الهويات المختلفة، تتنوع الأنظمة الفيدرالية بشكل كبير من حيث البنية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية؛ فهناك دول كبيرة وصغيرة، غنية وفقيرة، متجانسة السكان ومتنوعة، كما تختلف في مستوى ديمقراطيتها بين الأنظمة الراسخة والحديثة أو غير المستقرة، وتكمن أهميتها في القدرة على التوفيق بين الجماعات المتنافسة وتوفير آليات للتنفيس السياسي، إلا أنها تحمل مخاطر ضمنية تتمثل في زيادة تجزئة السياسة، وقد تكون أحيانًا خطوة أولى نحو انفصال وحدات الدولة إذا أحسنت الحماية للغات وثقافات ودين كل وحدة من خلال دستور وحكومة وموارد مستقلة[20].

ج. استراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة: تُعدّ الديمقراطية التوافقية أحد المقاربات الشاملة لإدارة الصراعات الإثنية، سواء على مستوى السلطة المركزية أو على المستويات الإقليمية والمحلية، وتنطلق من الإقرار بواقع التعددية، مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص المتكافئة لجميع الجماعات، عبر إنشاء مؤسسات سياسية واجتماعية تكفل المساواة دون اللجوء إلى الاستيعاب القسري، وترتكز الديمقراطية التوافقية، وفقًا لما تشير إليه نيفين مسعد، إلى مجموعة مبادئ أساسية، من أبرزها[21]:

- التوزيع النسبي للموارد السياسية والاقتصادية.
- اعتماد نظام انتخابي قائم على التمثيل النسبي بالقوائم.
- تشكيل حكومات ائتلافية تمنح الجماعات المختلفة حق الاعتراض على القرارات التي تمس مصالحها الحيوية.
- توفير قدر واسع من الاستقلال الذاتي الثقافي والتعليمي لكل مكوّن.

[19] إسحاق عياش، الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي، مصدر سبق ذكره.

[20] المصدر نفسه.

[21] توفيق بوقاعدة، الديمقراطية التوافقية وأبعادها، مصدر سبق ذكره، ص110-111.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

وتؤدي هذه العناصر مجتمعةً وظيفة تكاملية؛ فالائتلاف يضمن حماية المصالح الأساسية لكل طرف، ويكفل التمثيل النسبي مشاركة عادلة في مؤسسات الحكم، بينما يسمح الحكم الذاتي القطاعي بإدارة القضايا الثقافية والدينية محليًا، بما يقلل من نقلها إلى مستوى الصراع الوطني الأشمل.

غير أن نجاح الديمقراطية التوافقية يظل مشروطاً بتوافر جملة من المتطلبات، أهمها[22]:

أ. غياب أغلبية راسخة ومهيمنة داخل المجتمع؛ إذ إن وجود أغلبية مستقرة قد يدفع باتجاه تغليب منطق حكم الأغلبية على مقتضيات التوافق، كما حدث في قبرص عام 1963، حيث أسهم هذا العامل في تعثر التجربة التوافقية.

ب. محدودية عدد الجماعات المنقسمة، فكلما ازداد عدد الأطراف، أصبحت عملية التفاوض أكثر تعقيداً وتشابكًا، بما يصعّب الوصول إلى تسويات مستقرة، وتقارب الأحجام الديموغرافية للجماعات، بما يحقق توازنًا نسبيًا في القوة ويحول دون اختلال معادلة الشراكة[23].

ج. وجود تهديدات خارجية مشتركة، بما يعزز الشعور بالمصير الواحد ويدعم التماسك الداخلي.

د. وجود انتماء وطني جامع يتجاوز الولاءات الفرعية، ويمنح الإطار الوطني أولوية على الانقسامات الجزئية.

هـ. ترسيخ ثقافة التسوية والحلول الوسطية بوصفها قاعدة لإدارة الخلاف، إذ لا يمكن للنظام التوافقي أن يستقر دون استعداد الأطراف لتقديم تنازلات متبادلة..

وعليه تمثل الديمقراطية التوافقية آلية مؤسسية لإدارة الانقسام ضمن إطار الدولة، عبر تحويل التعدد من مصدر تهديد إلى عنصر منظم للمشاركة والاستقرار.

من خلال ماسبق يتضح أن فاعلية النظم السياسية في إدارة التنوع المجتمعي لا تُقاس فقط بقدرتها على حفظ الاستقرار، بل بمدى نجاحها في تحويل التعددية من مصدر محتمل للتوتر إلى رافعة للقوة الوطنية. فالنظام السياسي، بوصفه شبكة من المؤسسات والقواعد والآليات التي تنظّم توزيع السلطة وصنع القرار، يكتسب معناه العملي حين يُختبر في قدرته على استيعاب الاختلاف، وضبط التنافس، وتوجيهه ضمن أطر مشروعة وعادلة.

وقد بيّن التحليل المفاهيمي أن التعددية ليست مجرد توصيف سوسيولوجي لواقع التنوع، بل هي إطار معياري يقوم على الاعتراف المتبادل، والمشاركة السياسية، وتكافؤ الفرص بين المكوّنات المختلفة. أما إدارة التنوع الاجتماعي، فهي عملية ديناميكية تتجاوز المعالجات الأمنية أو الرمزية، لتشمل بناء سياسات إدماجية، وترسيخ ثقافة المواطنة، وضمان تمثيل عادل، وتفعيل آليات حل النزاعات بطرق مؤسسية.

ومن ثم، فإن العلاقة بين فاعلية النظام السياسي وإدارة التنوع علاقة تفاعلية مركّبة؛ إذ تؤثر طبيعة النظام—من حيث بنيته الدستورية، ونمطه المؤسسي، ودرجة انفتاحه—في كيفية مقاربة قضايا الهوية والانتماء والمشاركة. كما أن غياب الرؤية النظرية الواضحة، أو اختزال التنوع في أبعاده الضيقة، غالبًا ما يفضي إلى هشاشة سياسية حتى وإن بدا الاستقرار شكليًا قائماً، وعليه فإن أي تقييم موضوعي لفاعلية النظم السياسية ينبغي أن يستند إلى مؤشرات مركبة تشمل: الشرعية، والتمثيل، والمساءلة، وسيادة القانون،

[22] عزمي بشارة، في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان، مجلة سياسات عربية، العدد30، 2018، ص16.

[23] توفيق بوقاعدة، الديمقراطية التوافقية وأبعادها، مصدر سبق ذكره، ص111.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

وقدرة النظام على إدارة الاختلاف بآليات سلمية مستدامة. فالتنوع، حين يُدار بعقل مؤسسي رشيد، يصبح طاقة خلاقة؛ وحين يُهمل أو يُقمع، يتحول إلى عبء يثقل بنية الدولة.

إن الإطار النظري والمفاهيمي الذي تم عرضه لا يهدف إلى تقديم وصف جامد، بل إلى بناء عدسة تحليلية تساعد الباحث على تفكيك تفاعلات السلطة والمجتمع في البيئات المتعددة. فالتحدي الحقيقي أمام النظم السياسية المعاصرة ليس في إلغاء الاختلاف—فذلك وهم—بل في تنظيمه، وتأطيره، وتحويله إلى عنصر إثراء حضاري وسياسي. وهنا تتحدد القيمة الحقيقية لأي نظام: في قدرته على أن يكون حَكَمًا عادلًا بين مكوّنات المجتمع، لا طرفًا في صراعاتها.

المبحث الثاني: التحليل المقارن لفاعلية النظم السياسية في آسيا وأفريقيا

يشكّل التحليل المقارن لفاعلية النظم السياسية في قارتي آسيا وأفريقيا مدخلاً ضرورياً لفهم مسارات الدولة الحديثة خارج الإطار الغربي التقليدي، فهاتان القارتان لا تمثلان فقط امتداداً جغرافياً واسعاً، بل تختزلان تجارب سياسية متباينة تشكّلت تحت ضغط الاستعمار، وحركات التحرر الوطني، والتحولات الاقتصادية العميقة، ثم إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع في سياقات متغيرة ومتسارعة، تتراوح النظم السياسية في آسيا بين نماذج ديمقراطية تنافسية راسخة نسبيًا، وأخرى سلطوية ذات كفاءة إدارية عالية، وصولًا إلى صيغ هجينة تمزج بين المركزية الصارمة والانفتاح الاقتصادي، وفي المقابل تقدّم إفريقيا طيفاً متنوعاً من التجارب التي تتأرجح بين محاولات ترسيخ الحكم الرشيد، وتحديات بناء الدولة، وإشكاليات الاستعمار الشرعية السياسية في بيئات متعددة الإثنيات والموارد، وبين هذا وذاك، لا تقاس الفاعلية فقط بمدى الالتزام الإجرائي بالديمقراطية، بل بقدرة النظام على تحقيق الاستقرار، وإدارة التنوع، وتحفيز التنمية، والاستجابة للأزمات [24].

المطلب الأول: الأنظمة السياسية في آسيا ونماذج لإدارة التنوع

تُعدّ قارة آسيا مهداً لمعظم الديانات والتقاليد الفكرية الكبرى في العالم، إذ نشأت في غربها الديانات الإبراهيمية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام، بينما تبلورت في شبه القارة الهندية الفلسفات الدينية الهندوسية والبوذية وغيرها من المدارس الروحية، وفي شرق آسيا تطورت الكونفوشيوسية والطاوية، كما ازدهرت البوذية بمذاهبها المختلفة، ضمن سياقات حضارية متباينة، من حيث الانتشار الديني[25]، تشكّل الهندوسية الديانة الرئيسة في الهند والنيبال، في حين يُعدّ الإسلام ثاني أكبر ديانة في آسيا من حيث عدد الأتباع، وهو أيضًا الأوسع انتشارًا جغرافيًا في القارة، وتتركز الكتلة السكانية المسلمة في غرب آسيا، وباكستان، وبنغلادش، وإندونيسيا، إضافة إلى جمهوريات آسيا الوسطى ذات الامتداد السوفييتي السابق، وأجزاء من غرب الصين. أما البوذية فتُعدّ الديانة الغالبة في العديد من دول جنوب شرق آسيا، ولها حضور مؤثر في شرق القارة، بينما تمثل الشنتو ديانة تقليدية مهمة في اليابان، إلى جانب استمرار تأثير الكونفوشيوسية والطاوية في الصين. ويلاحظ في كثير من المجتمعات الآسيوية تداخل الانتماءات الدينية، حيث يجمع الأفراد بين أكثر من تقليد روحي في آن واحد[26].

وعلى المستوى المجتمعي، تتسم آسيا بتنوع ثقافي ولغوي وديني واسع، يعكس تعددية أنماط الحياة وطرائق العيش، فجزء كبير من السكان يتمركز في الأودية النهرية والجبال

[24] أمال مجناح، الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد1، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 209، ص83.

[25] Religion of Asia, Encyclopaedia Britannica, https://www.britannica.com/place/Asia/Religion, accessed 23/2/2026.

[26] مقدام أحمد وآخرون، النظم السياسية في قارة آسيا، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2025، ص7.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

والمناطق الساحلية، حيث ترتبط أنشطتهم الاقتصادية بالزراعة وصيد الأسماك والموارد الطبيعية، في المقابل، تتميز آسيا بطيف واسع من الأنظمة السياسية التي لا يمكن اختزالها في قالب واحد، فالقارة تضم ديمقراطيات ناشئة ومستقرة، أنظمة سلطوية متماهية مع مؤسسات الدولة، ونماذج هجينة بين الديمقراطية والاستبداد، وكلها مرتبطة بتاريخ اجتماعي وسياسي وثقافي مختلف. هذا الواقع يجعل آسيا مثالاً غنيًا لدراسة السياسة المقارنة والتحوّلات المؤسسية في سياقات متعددة.

أولاً- النموذج الإندونيسي: هناك نماذج ديمقراطية متنوعة في آسيا تعكس مسارات انتقال سياسية مختلفة. البحث الأكاديمي في هذا المجال يدعو إلى فهم الديمقراطية ليس كنموذج واحد ثابت، فمثلاً تُظهر التجربة الإندونيسية أن ركائز النظام السياسي قد تشكّلت مبكراً عبر تداخلٍ بين مؤسسات رسمية قادت الدولة وأطرٍ غير رسمية أثّرت في مساراتها الاجتماعية والسياسية، وعلى امتداد عقود، عرف هذا النظام تحولات عميقة انتقل خلالها من حكمٍ سلطوي مركزي إلى نموذج ديمقراطي تعددي يقوم على الانتخابات الدورية، والفصل النسبي بين السلطات، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، في هذا السياق سعت النخب الحاكمة إلى ترسيخ الطابع المدني للدولة، والحفاظ على مسافة تنظيمية بين الدين ومؤسسات الحكم، ليس بهدف الإقصاء بل حفاظًا على تماسك مجتمع يتسم بتعدد ديني وعرقي واسع، وامتداد جغرافي معقد يفرض اعتبارات خاصة على إدارة السلطة، وقد جرى تأكيد فلسفة وطنية جامعة تقوم على الوحدة والعدالة الاجتماعية والتعددية، بما يسمح بإدارة الاختلاف ضمن إطار دستوري جامع، ويحول دون انزلاق الدولة إلى استقطابات أيديولوجية أو دينية تهدد السلم الأهلي[27].

وتكتسب الانتخابات الرئاسية والتشريعية الخامسة التي أُجريت في إندونيسيا عام 2024 أهمية خاصة في هذا المسار، إذ مثّلت حلقة جديدة في ترسيخ ديمومة العملية الانتخابية واحترام مواعيدها الدستورية، وهي سمة باتت ملازمة للحياة السياسية منذ نهاية عهد الرئيس "سوهارتو"، إن انتظام الانتخابات العامة على مدى ما يزيد على عقدين، من دون انقطاعات أو طعون جوهرية تهدد شرعيتها، يُعد مؤشرًا مهمًا على ترسخ القواعد الديمقراطية في بلد متعدد الأعراق والأديان، فاستمرارية المواعيد الانتخابية، وتداول السلطة عبر صناديق الاقتراع، وتعدد الاستحقاقات الرئاسية والتشريعية والمحلية، كلها عناصر عززت الثقة المؤسسية وأضعفت احتمالات الارتداد إلى الحكم الفردي[28].

إن التجربة الإندونيسية في ضوء ذلك تقدم نموذجاً انتقالياً مركباً يبرهن أن الديمقراطية في المجتمعات المتعددة الهويات لا تُبنى عبر القطيعة الحادة، بل عبر إعادة صياغة تدريجية للعلاقة بين الدولة والمجتمع، تقوم على التوازن، واستيعاب التنوع، وترسيخ قواعد التنافس السلمي. وهي تجربة تؤكد أن الاستقرار المستدام لا يتحقق بالهيمنة، بل بالمأسسة، والتمثيل الواسع، واحترام الإرادة الشعبية ضمن إطار دستوري يحفظ وحدة الدولة وتنوعها في آن واحد[29]، هذا يقدم نموذج انتقال معقدة بين السلطوية والديمقراطية، إذ يشرح آليات تطور النظام السياسي و كيف تحولت البلاد بعد حقبة حكم استبدادي طويل إلى نظام انتخابي تعددي أساسه

---

[27] نادية فضلي، النظام السياسي في اندونيسيا دراسة في عوامل التطور بين الماضي والحاضر، مجلة العلوم السياسية، العدد63، جامعة بغداد، 2022، ص238-241.

[28] علي صبري، هكذا تجري الانتخابات في إندونيسيا 2024، الجزيرة نت، 2024/2/8، تمت رؤيته على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2024/2/8، تاريخ 2026/2/23.

[29] نادية عبد الحميد على و وليد قاسم، التحول الديمقراطي في إندونيسيا: من الاستبدادية إلى الديمقراطية الوليدة، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 2020/6/22، تمت رؤيته على الرابط: https://arabprf.com/?p=3066، تاريخ 2026/2/23.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

دستور ديمقراطي، مع استمرار وجود تحديات في المؤسسات والهيئات السياسية.

ثانياً- نموذج اليابان والصين: في شرق آسيا، يُعدّ نموذج اليابان مثالاً على الملكية الدستورية ذات النظام البرلماني، حيث يمارس البرلمان المنتخب السلطة التشريعية وتنبثق الحكومة من الأغلبية الحزبية، بينما يحتفظ الإمبراطور بدور رمزي كما أن الاستقرار المؤسسي والاقتصادي أسهما في إدارة التمايزات الاجتماعية عبر آليات تمثيلية راسخة وسياسات رفاه وتنمية متوازنة [30].

في المقابل يعتمد نظام الصين نموذج الحزب الواحد بقيادة الحزب الشيوعي، إذ يقوم على مركزية القرار السياسي مقرونة باستراتيجيات تنمية طويلة الأمد، حيث تُستخدم الإنجازات الاقتصادية بوصفها مصدراً أساسياً للشرعية وإدارة التنوع القومي ضمن إطار الدولة الموحدة، تُعدّ البوذية الديانة الأكثر انتشارًا في الصين، إذ يُقدَّر عدد أتباعها بأكثر من 130 مليون نسمة من إجمالي السكان، وإلى جانبها، تنتشر ديانات ومذاهب أخرى مثل الطاوية، والإسلام، والبروتستانتية، والكاثوليكية، ضمن فسيفساء دينية تعكس عمق التراكم الحضاري الصيني، غير أن الأديان ذات الجذور الخارجية، ولا سيما الإسلام والمسيحية واليهودية، لم تجد مساراً سهلاً للانتشار الواسع تاريخيًا، بفعل عوامل مركّبة؛ من بينها فترات الانغلاق النسبي التي عرفتها الصين عبر قرون، وهيمنة منظومات فكرية محلية كالبوذية والكونفوشيوسية والطاوية، وارتباط الهوية الثقافية الصينية بهذه المرجعيات الفلسفية والروحية، في هذا السياق، لعب النظام السياسي الصيني دورًا حاسمًا في إدارة التنوّع الديني والإثني، فالدولة، بقيادة الحزب الشيوعي، تتبنّى مقاربة تقوم على الاعتراف الرسمي بعدد محدد من الديانات، وإخضاع النشاط الديني لإطار قانوني ومؤسسي يضمن خضوعه لسلطة الدولة ووحدتها، وتندرج هذه السياسة ضمن رؤية أوسع تعتبر الاستقرار الاجتماعي شرطًا للتنمية الاقتصادية، وترى في ضبط المجال الديني جزءًا من الحفاظ على الانسجام القومي في دولة متعددة القوميات والثقافات [31].

تواجه الصين تحديات مستمرة مرتبطة بإدارة المطالب الانفصالية في أقاليمها الطرفية، أبرزها تايوان، وإقليم شينجيانغ (تركستان الشرقية) وإقليم التبت، وتنبع هذه التحديات من تعقيدات تاريخية وهوياتية وجيوسياسية، ما يجعلها محورًا أساسيًا في سياسات الأمن القومي والحفاظ على وحدة الدولة، يُعدّ إقليم التبت منطقة ذات حكم ذاتي في جنوب غرب الصين، تبلغ مساحتها نحو 2.5 مليون كيلومتر مربع، أي حوالي 12% من إجمالي مساحة البلاد[32]، تعامل بكين قضية التبت بوصفها مسألة سيادة ووحدة وطنية، وليست مجرد مسألة دينية. أي حوار مع الدالاي لاما الرابع عشر يرتبط بالتخلي عن مطالب الاستقلال والاعتراف بالتبت جزءًا لا يتجزأ من الصين، وبشرعية الحكومة المركزية، أما تركستان الشرقية (شينجيانغ)، فتشكل نحو خمس مساحة الصين الإجمالية، ويشكل المسلمون الغالبية الساحقة من سكانها، من جماعات مثل الإيغور والتركمان والقازاق والأوزبك والتتار والطاجيك، بنسبة تقدر بحوالي 95% من السكان. أطلقت السلطات الصينية على الإقليم اسم "شينجيانغ" أو "الوطن الجديد"، في إشارة إلى البُعد الاستعماري للسياسة المركزية تجاه المنطقة، يتحدث سكان

---

[30] مؤمن الغزالي، النظام السياسي الياباني المعاصر: مقارنة في عهد ميجي والنظام السياسي الأمريكي، المركز الديمقراطي العربي، 2017/6/11، تمت رؤيته على الرابط: https://democraticac.de/?p=47088، تاريخ 2026/2/23.

[31] أحمد محمد جاسم، انظم السياسية في آسا وإفريقيا، جامعة تكريت ص2.

[32] شهد عبد الرزاق، الصراع العرقي في الصين : دراسة حالة مسلمي الإيغور بإقليم شينجيانغ 1945 – 2025، المركز الديمقراطي العربي، 2025/6/28، تمت رؤيته على الرابط: https://democraticac.de/?p=105289، تاريخ 2026/2/25.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

"شينجيانغ" اللغة التركية المحلية، بينما فرضت الحكومة الصينية اللغة الصينية كلغة رسمية وإدارية، تعكس هذه الأحداث سياسة الدولة الصينية في إدارة التنوع الديني والإثني في شينجيانغ، والتي اتسمت بالحد من النشاط الديني المستقل. وتشمل أبرز التدابير: منع بناء المساجد أو رفع الأذان عبر مكبرات الصوت، حظر التعليم الديني في المساجد، تقييد تداول الكتب والمطبوعات الإسلامية، منع استخدام الأحرف العربية في الكتابة، وفرض مناهج تعليمية صينية على المدارس دون مراعاة الخصوصية الدينية والثقافية، هذه السياسات تبرز منهجية بكين في الجمع بين السيطرة المركزية والاستقرار الاجتماعي مع محاولة الحد من أي مطالب انفصالية تهدد وحدة الدولة[33].

من خلال ماسبق يمكن القول أن التجربة الآسيوية تكشف أن أنظمة الحكم فيها ليست نسخًا متشابهة، بل مسارات متباينة تشكّلت تحت ضغط التاريخ والجغرافيا وتراكمات الهوية، من نموذج ديمقراطي تعددي كما في إندونيسيا، حيث جرى استيعاب التنوع عبر المأسسة والانتخابات المنتظمة، إلى ملكية دستورية مستقرة كما في اليابان، ثم إلى نظام الحزب الواحد في الصين الذي يربط إدارة التعدد بالسيطرة المركزية وأولوية الاستقرار؛ تتجسد أمامنا خرائط مختلفة لفكرة الدولة ذاتها، الفارق الجوهري لا يكمن فقط في شكل النظام، بل في فلسفة التعامل مع التعدد، بالتالي فأن آسيا بهذا المعنى، ليست مختبرًا لنموذج واحد، بل ساحة لاختبار قدرة الأنظمة على تحويل التنوع من عبء محتمل إلى عنصر قوة. فحيث تتسع المؤسسات للاختلاف، يتعزز الاستقرار عبر الشرعية؛ وحيث يُدار التنوع بمنطق الاحتواء الصارم، يُصان الاستقرار عبر الانضباط. وبين النهجين مساحة واسعة من التجارب الهجينة، تؤكد أن إدارة التعدد ليست مسألة تقنية، بل خيار سياسي عميق يحدد شكل الدولة ومآلها.

المطلب الثاني: الأنظمة السياسية في إفريقيا ونماذج لإدارة التنوع

ترتبط صورة الدولة في إفريقيا في كثير من الأدبيات السياسية بمفاهيم الضعف والهشاشة، بل وأحيانًا الفشل أو الانهيار، وعلى اختلاف الدلالات بين هذه المصطلحات، فإنها تلتقي عند توصيف مشترك يتمثل في محدودية قدرة عدد من النظم السياسية على فرض الاستقرار وبناء مؤسسات فاعلة وقادرة على إدارة الأزمات. ويتزامن ذلك مع انكشافات أمنية متكررة في مناطق متعددة من القارة، حيث تتقاطع النزاعات الداخلية مع تحديات اقتصادية واجتماعية عميقة [34].

يكتسب التصنيف الصادر عن صندوق السلام استنادًا إلى مؤشر الدول الهشة أهمية تحليلية، إذ يعكس حجم الضغوط التي تواجهها الأنظمة السياسية الإفريقية. ووفقًا لبيانات عام 2020، توزعت دول القارة بين مستويات مختلفة من التحذير والإنذار، بما يعكس تباينًا في درجات الهشاشة وعدم الاستقرار[35]، فقد صُنّفت كل من السنغال والجزائر ضمن فئة "التحذير المرتفع"، في حين جاءت جيبوتي وسيراليون وبوركينا فاسو ضمن فئة "التحذير العالي". أما فئة "الإنذار" فقد ضمت مالي وبوروندي، بينما صُنفت السودان وتشاد ضمن فئة "الإنذار العالي". وفي أعلى درجات الهشاشة، أي "الإنذار العالي جداً"، برزت حالتا جنوب السودان والصومال، تعكس هذه المعطيات أن الهشاشة في

[33] مقدام أحمد وآخرون، النظم السياسية في قارة آسيا، مصدر سبق ذكره، ص 40 ومابعدها.

[34] بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الامن الوطني للجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر3، 2023، ص108-109.

[35] نهاد محمود، قراءة تحليليّة لموقع إفريقيا جنوب الصحراء في مؤشّر السلام العالمي لعام 2025م، قراءات إفريقية، 2025/7/15، تمت رؤيته على الرابط: https://qiraatafrican.com/30534/، تاريخ 2026/2/25.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

إفريقيا ليست نمطاً واحداً، بل طيفاً متدرجاً من الأوضاع التي تتراوح بين الضغوط المؤسسية القابلة للاحتواء، وحالات الانكشاف البنيوي الحاد. كما تؤكد أن استدامة الاستقرار السياسي في القارة تظل رهينة بمدى قدرة الدول على إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وتعزيز فعالية المؤسسات، واحتواء النزاعات ضمن أطر سياسية جامعة[36].

أولاً- طبيعة الأنظمة في إفريقيا: تعاني معظم النظم السياسية الإفريقية من اختلالات هيكلية ومؤسسية عميقة أضعفت كفاءتها وأثّرت سلباً في رصيدها من الشرعية، وأسهمت في إنتاج نزاعات داخلية متكررة، وقد أشار كل من لو سيان باي و جوزيف لابالومبارا إلى جملة من الأزمات البنيوية التي تواجه الأنظمة في الدول النامية، والتي تنطبق بدرجات متفاوتة على الحالة الإفريقية، ومن أبرزها: أزمة الهوية والاندماج الوطني، أزمة المشاركة السياسية، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل وبسط النفوذ المؤسسي، فضلًا عن أزمات التوزيع والفشل الاقتصادي، وتعكس هذه الأزمات مجتمعة ضعفًا بنيويًا ووظيفيًا في أداء الدولة، يتجلى في محدودية قدراتها الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية، فضلًا عن تراجع قدرتها الاستجابية لمطالب المجتمع، ونتيجة لذلك، تتشكل أنماط من الحكم تتسم بالهشاشة المؤسسية، وضعف الوساطة السياسية، واعتماد مفرط على أدوات الضبط بدلاً من آليات التمثيل[37].

برزت مسارات تحول ديمقراطي متعثرة في القارة، فعلى الرغم من مرور نحو ثلاثة عقود على تبني العديد من الدول الإفريقية إصلاحات سياسية في اتجاه التعددية والانتخابات، فإن ترسيخ الديمقراطية ما يزال يواجه عقبات بنيوية، صحيح أن بعض الدول مثل غانا ونيجيريا وزامبيا والسنغال قدمت نماذج حققت نجاحات نسبية في التداول السلمي للسلطة، غير أن تجارب أخرى انتهت إلى إعادة إنتاج أنماط سلطوية مقنّعة بدساتير شكلية تُبقي على جوهر السيطرة التنفيذية وتقوّض فعليًا مبدأ الفصل بين السلطات[38].

تُبرز أدبيات السلام والصراع أن بعض النظم السياسية أكثر قابلية لانتقال "عدوى النزاع" من غيرها، ولا سيما في البيئات الهشة، وفي السياق الإفريقي، تتزايد هذه القابلية في ظل الأنظمة غير الديمقراطية، حيث تتفاعل الهشاشة الداخلية مع التأثيرات الإقليمية. إذ أن اندلاع حرب في دولة مجاورة يرفع احتمال نشوب حرب أهلية بنسبة تقارب 39% في الدول غير الديمقراطية، ما يعكس أثر البيئة الإقليمية في تغذية عدم الاستقرار، خصوصًا عندما تتسم النظم بضعف المساءلة واحتكار السلطة، فالدول ذات الطابع السلطوي تبدو أكثر عرضة لتفاقم النزاعات مقارنة بتلك التي تحيط بها بيئات ديمقراطية مستقرة، لا سيما إذا اقترن ذلك بانتشار الفساد داخل النخبة الحاكمة. وقد برزت قضايا فساد في بعض السياقات الانتخابية، كما حدث في غينيا خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2015، حيث أُثيرت اتهامات طالت دوائر قريبة من السلطة، ما عمّق فجوة الثقة بين الدولة والمجتمع[39].

تُمثل الكثافة السكانية المرتفعة ولا سيما الوزن الكبير للفئات الشابة ضمن التركيبة الديموغرافية، أحد التحديات البنيوية أمام النظم السياسية في عدد من الدول الإفريقية، فوجود

[36] The Fund for Peace, "Fragile States Index Annual Report 2020", https://fragilestatesindex.org/2020/05/08/fragile-states-index-2020-annual-report/, accessed 25/2/2026.

[37] بن طوبال لبنى و أدمام شهرزاد، قدرات النظم السياسية في إفريقيا" دراسة قابلية التقط عدوى النزاعات الداخلية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، جامعة جيجل، الجزائر، 2021، ص446.

[38] فريدوم أُونُووها، مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا: النجاحات والإخفاقات، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص2-3.

[39] عبد الرحمن حمدي، حالة التحول الديمقراطي بإفريقيا: رؤية تقويمية، قراءات إفريقية، مجلة الملف، العدد27، 2016، ص70.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

قاعدة شبابية واسعة في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية مأزومة يجعل هذه الفئات أكثر قابلية للتأثر بالاضطرابات في الدول المجاورة، وأشد استعدادًا للاحتجاج على الاختلالات الداخلية، إلى جانب العامل الديموغرافي، تشكل الروابط الإثنية العابرة للحدود عاملًا آخر يسهم في تسهيل انتقال النزاعات، ففي ظل ضعف الدولة وعجز النظم السياسية عن حشد ولاء الجماعات المختلفة نحو مؤسسات وطنية جامعة كما هو الحال في الصومال تتحول هذه الروابط إلى قنوات تعبئة عابرة للحدود. وقد يُستثمر التضامن الإثني إما بدافع التعاطف والامتداد الاجتماعي، أو عبر توظيفه من قبل النخب السياسية والحركات المتمردة لتحقيق أهداف سلطوية أو انفصالية، وتتجلى هذه الديناميات بوضوح في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تمتد جماعات عرقية واحدة عبر حدود دول عدة، مثل النيجر ومالي والجزائر والسودان وبوركينا فاسو وتونس وموريتانيا وتشاد، كما يتكرر المشهد في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية، حيث تتداخل الهويات والانتماءات عبر الحدود السياسية، ما يجعل النزاعات المحلية قابلة للتحول إلى أزمات إقليمية ممتدة[40].

ثانياً- حالة ناميبيا: تُعدّ ناميبيا من بين الدول الإفريقية التي أرست نظامًا ديمقراطيًا مستقرًا منذ اعتماد دستور عام 1990، المعدّل سنة 2014، والذي أسّس لإطار دستوري يقوم على التعددية والفصل بين السلطات. غير أن مسألة إدماج الجماعات القبلية والأصلية في بنية الحكم الوطني ظلّت تمثل تحديًا عمليًا، نظرًا لمحدودية ثقلها الديموغرافي مقارنة ببقية المكونات السكانية، ووفقًا لما أورده جيمس أنايا، المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، فإن الحياة السياسية في ناميبيا يهيمن عليها حزب منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا(SWAPO) ، الذي يُنظر إليه بوصفه معبرًا بدرجة كبيرة عن مصالح جماعة "أوامبو" العرقية، وهي إحدى أكبر المجموعات السكانية في البلاد، ويعكس هذا الواقع إشكالية التوازن بين الأغلبية السياسية والتمثيل العادل لبقية المكونات المجتمعية [41].

على الصعيد التشريعي تم اعتماد قانون الهيئات التقليدية لسنة 2000 (القانون رقم 25 لسنة 2000)، الذي أرسى إطارًا قانونيًا لتنظيم أوضاع الجماعات القبلية والأصلية، ويتيح هذا القانون لتلك المجتمعات طلب الاعتراف الرسمي بقياداتها التقليدية، بما يضفي طابعًا مؤسسيًا على دورها داخل منظومة الحكم، وتُعرَّف "المجتمعات التقليدية" بأنها جماعات تتقاسم أصولًا ولغة وثقافة مشتركة، وتستقر في نطاق جغرافي محدد. وبموجب القانون، تُمنح السلطات التقليدية صلاحيات إدارة شؤون مجتمعاتها، وتطبيق الأعراف المحلية، إلى جانب تلقي دعم مالي من الدول، غير أن هذه السلطات تخضع لإشراف وزير الحكم الإقليمي والمحلي، الذي يتمتع بصلاحيات تقديرية واسعة في متابعة أدائها وتقييم أنشطتها، وقد أثار هذا الجانب نقاشًا بشأن مدى استقلالية القادة التقليديين المعترف بهم، خاصة في الحالات التي يُنظر فيها إلى بعضهم باعتبارهم قريبين من الحزب الحاكم، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول حدود التسييس في بنية الحكم التقليدي[42].

ثالثاً- حالة راوندا: تتسم البنية الدينية في رواندا بتعدد ملحوظ، إذ تضم البلاد تسع مجموعات دينية رئيسة تشمل: الكاثوليكية، والبروتستانتية، والسبتيين (الأدفنتست)، والإسلام، وشهود يهوه، واليهودية، والديانات التقليدية، إلى جانب معتقدات أخرى، فضلاً عن فئة غير المنتمين دينيًا، وتُعد الكاثوليكية الجماعة الدينية الأكبر، إذ يشكّل أتباعها نحو 44% من السكان، تليها البروتستانتية بنسبة تقارب

---

[40] بن طوبال لبنى و أدمام شهرزاد، قدرات النظم السياسية في إفريقيا" دراسة قابلية التقط عدوى النزاعات الداخلية، مصدر سبق ذكره، ص453.

[41] سامي عبد الحليم سعيد، دمج القبائل في النظام الدستوري في افريقيا – سبيلٌ نحو ديمقراطية مبتكرة:دراسات حالة من السودان وناميبيا وبوتسوانا، المركز الديمقراطي العربي، 2025/7/21، تمت رؤيته على الرابط: https://democraticac.de/?p=105652، تاريخ 2026/2/25.

[42] المصدر نفسه.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

38%. كما يمثل السبتيون حوالي 12%، فيما يشكّل المسلمون قرابة 2%، وبصورة إجمالية، تمثل الطوائف المسيحية بمختلف مذاهبها ما يقارب 95% من المجتمع الرواندي، أما من حيث التوزيع الجغرافي، فتسود الكاثوليكية في معظم المقاطعات، مع تركّز أعلى في المناطق الشمالية، في حين يبرز الحضور البروتستانتي بشكل أوضح في المقاطعات الغربية والشرقية، وكذلك في العاصمة كيغالي، حيث تتجاوز نسبتهم في بعض هذه المناطق 42% من السكان. ويعكس هذا التوزيع تباينات إقليمية داخل المشهد الديني، دون أن يغيّر من الغلبة العامة للمسيحية في البلاد[43].

يتكوّن المجتمع في رواندا من ثلاث مجموعات إثنية رئيسة: الهوتو بنسبة تقارب 84% من السكان، والتوتسي بنحو 15%، والطوا بحوالي 1%. تاريخيًا، ارتبط الهوتو بالأنشطة الزراعية، في حين ارتبط التوتسي بامتلاك الماشية ونفوذ اجتماعي أوسع، وهو تمايز كان في الأصل ذا طابع اجتماعي-اقتصادي أكثر منه انقسامًا عرقيًا صارمًا[44].

عقب الإبادة الجماعية عام 1994 أطلق الرئيس بول كاغامي مشروعًا لإعادة بناء الدولة الرواندية على أسس سياسية واجتماعية جديدة، هدفه تجاوز الانقسام الإثني وترسيخ هوية وطنية جامعة، وقد تجسّد هذا التوجه في حزمة مبادرات ركزت على المصالحة، وتعزيز السلم الأهلي، ومساءلة المتورطين في الجرائم الجماعية ضمن مقاربة تجمع بين العدالة وإعادة الإدماج، في هذا السياق، أُعيد تفعيل محاكم "الغاكاكا" بوصفها آلية عدالة مجتمعية مستمدة من الأعراف المحلية، تولّت النظر في قضايا الإبادة على نطاق واسع، مع إتاحة العفو المشروط بالاعتراف بالذنب والتعاون مع السلطات، وأسهمت هذه الآلية في تخفيف العبء عن القضاء النظامي، وفي فتح مسارات للمصالحة المجتمعية،، كما أُطلقت مبادرات تنموية-ثقافية ذات بعد تكاملي، من بينها برنامج "أوموغاند" الذي يكرّس العمل المجتمعي التطوعي دعمًا للتنمية المحلية، وبرنامج "أوبوديهي" لتعزيز التكافل والعمل الجماعي، ومبادرة "غيرينكا" الهادفة إلى دعم الأسر الفقيرة وتعزيز التماسك الاجتماعي[45].

تعكس هذه السياسات مقاربة رسمية لإدارة التنوع الثقافي تقوم على توجيهه ضمن إطار وطني منضبط، تفاديًا لعودة الصور النمطية والانقسامات التي غذّت الصراع سابقًا.

أقرّت رواندا دستور عام 2003 بوصفه إطاراً قانونياً لإعادة تأسيس الدولة بعد الإبادة الجماعية، واضعاً المصالحة الوطنية وإعادة الإدماج المجتمعي في صلب مبادئه، وقد نصّ الدستور على تأهيل المتورطين عبر برامج تعليمية وتثقيفية، إلى جانب اعتماد منظومة قانونية صارمة تُجرّم خطاب الكراهية والتحريض العرقي دون تساهل، تميّز النص الدستوري بلغة معيارية هدفت إلى خفض حدة الاستقطاب الإثني، وأدرج ضمن مبادئه الأساسية مكافحة أيديولوجيا الإبادة بجميع تجلياتها، والعمل على إزالة الانقسامات الإثنية والإقليمية وترسيخ الوحدة الوطنية. ولم يقتصر الإصلاح على المستوى الخطابي أو القانوني، بل شمل إعادة هيكلة التقسيم الإداري للدولة، فبعد أن كانت بعض الأقاليم ترتبط عمليًا بهيمنة جماعات بعينها، أعادت الحكومة ترسيم الحدود الإدارية وتوزيع السكان بما يعزز مفهوم المواطنة ويحدّ من ترسيخ الولاءات القبلية، وفي هذا

---

[43] Fourth Population and Housing Census: Socio–cultural characteristics of the population, Thematic Report " ,National Institute of Statistics of Rwanda ,(2014) ,p.15.

[44] Billy Bat ware, "Rwandan ethnic conflicts: A Historical Look At Root Causes " ,MA Peace And Conflicts Studies, European peace university , Australia, 2012,p1

[45] المهدي سلطاني و محمد دحماني، أثر التنوع الثقافي والعرقي على الاستقرار السياسي للدولة "رواندا أنموذجاً"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد5، العدد3. جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2020، ص15.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

الإطار، قُسّمت البلاد إلى أربع مقاطعات رئيسة: الشمال، والشرق، والجنوب، والغرب، إضافة إلى العاصمة كيغالي، ويشرف على كل منها مسؤول إداري معيّن، في سياق توجه عام نحو تعزيز مركزية الدولة وإحكام السيطرة المؤسسية على المجال الترابي. وقد شكّلت هذه الإجراءات جزءاً من استراتيجية أشمل لإعادة بناء الهوية الوطنية على أسس تتجاوز الانتماءات الإثنية التقليدية[46].

في المحصلة، يكشف التحليل المقارن لفاعلية النظم السياسية في آسيا وأفريقيا أن المسألة لا تُختزل في ثنائية الديمقراطية مقابل السلطوية، ولا في وفرة الموارد مقابل ندرتها، بل في قدرة الدولة على تحويل الشرعية إلى إنجاز، والمؤسسات إلى أدوات عمل لا شعارات. لقد أظهرت تجارب آسيوية عدة أن الانضباط المؤسسي، والتخطيط بعيد المدى، والاستثمار في رأس المال البشري يمكن أن يصنع فارقًا نوعيًا حتى في بيئات معقدة. وفي المقابل، بيّنت تجارب أفريقية أن المعضلة ليست في الإمكانات بل في إدارة التنوع، وبناء الثقة بين الحاكم والمحكوم، وتحصين الدولة من أسر النخب الضيقة.

إن الفاعلية السياسية كما يتضح هي نتاج تفاعل ديناميكي بين بنية النظام، ونوعية القيادة، ومرونة المؤسسات، ومستوى المشاركة المجتمعية، فلا نظام ينجح بذاته، ولا نموذج يُستنسخ خارج سياقه، وما يصلح في شرق آسيا قد يتعثر في غرب أفريقيا إن لم يُعاد تأطيره وفق خصوصية التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وعليه، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في استيراد النماذج، بل في هندسة حلول وطنية تستلهم التجارب المقارنة دون أن تستنسخها، وتُخضع السلطة للمساءلة دون أن تُقوّض الاستقرار، وتُعلي من قيمة القانون دون أن تُفرغ السياسة من روحها. تلك هي المعادلة الصعبة، لكنها ليست مستحيلة، فحين تتصالح الدولة مع مجتمعها، وتتحول السياسة من إدارة أزمات إلى صناعة فرص، تصبح الفاعلية نتيجة طبيعية لا استثناءً عابرًا.

وبين آسيا وأفريقيا، تتباين المسارات، لكن الدرس واحد: قوة النظام لا تُقاس بقبضته، بل بقدرته على البقاء فاعلًا، عادلاً، وقابلًا للتجدد في عالم لا يعترف إلا بالدول التي تُحسن إدارة ذاتها قبل أن تطمح لإدارة موقعها في النظام الدولي.

الخاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن فاعلية النظم السياسية في إدارة التنوع المجتمعي تمثل معيارًا مركزيًا للحكم على جودة الدولة المعاصرة، لا سيما في قارتي آسيا وأفريقيا حيث يتداخل الإرث الاستعماري مع التعدد الإثني والديني واللغوي في بنية اجتماعية معقدة. وقد أظهرت المقارنة أن التعدد ليس عامل تهديد في ذاته، بل يصبح كذلك عندما يُدار خارج إطار مؤسسي عادل، أو حين يُستثمر سياسيًا بوصفه أداة تعبئة وصراع. أما حين يُنظم عبر قواعد دستورية واضحة وآليات تمثيل متوازنة، فإنه يتحول إلى عنصر إثراء يعزز مناعة الدولة واستقرارها.

لقد بين التحليل أن التجارب الآسيوية، على تنوعها بين نماذج ديمقراطية وتنافسية وأخرى مركزية أو هجينة، استطاعت في عدد من الحالات بناء معادلة تقوم على الانضباط المؤسسي وربط الشرعية بالأداء التنموي. فحيثما توافرت إدارة عامة كفوءة، وتخطيط استراتيجي بعيد المدى، واستثمار في التعليم والبنية التحتية، أمكن احتواء التعدد ضمن إطار وطني جامع، حتى وإن بقيت بعض التوترات كامنة. وفي المقابل، أظهرت تجارب إفريقية عديدة أن هشاشة الدولة وضعف قدراتها الاستخراجية

[46] المهدي سلطاني و محمد دحماني، أثر التنوع الثقافي والعرقي على الاستقرار السياسي للدولة "رواندا أنموذجاً"، المصدر السابق، ص16.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

والتنظيمية والتوزيعية، إلى جانب تسييس الهويات وغياب العدالة في توزيع الموارد، قد أدت إلى تضخيم الانقسامات وتحويلها إلى صراعات مفتوحة. ومع ذلك، فإن بعض النماذج الإفريقية أثبتت أن الإصلاح المؤسسي التدريجي، وترسيخ آليات المصالحة الوطنية، واعتماد ترتيبات توافقية، يمكن أن يعيد بناء الثقة ويؤسس لاستقرار قابل للاستدامة.

وتكشف النتائج أن العلاقة بين طبيعة النظام السياسي وإدارة التنوع علاقة مركبة وغير خطية؛ فالديمقراطية الشكلية لا تكفي إذا لم تُدعّم بمؤسسات قوية وثقافة سياسية تقبل التعدد، كما أن المركزية الصارمة قد توفر استقرارًا مؤقتًا لكنها تظل عرضة للاهتزاز إن لم تُدعّم بشرعية اجتماعية حقيقية. وعليه، فإن معيار الفاعلية يتمثل في قدرة النظام على تحقيق توازن دقيق بين أربعة أبعاد متلازمة: الشرعية، والتمثيل، والتنمية، وسيادة القانون.

النتائج

1. تزداد فاعلية إدارة التنوع في المجتمعات المتعددة كلما اتسم النظام بمرونة دستورية ومؤسسية تسمح بتعديل السياسات واستيعاب المطالب المتغيرة دون اللجوء إلى العنف أو الإقصاء، كما يشكل التمثيل النسبي وتقاسم السلطة واللامركزية أدوات عملية لاحتواء الانقسامات متى ما اقترنت برقابة قضائية مستقلة وضمانات دستورية راسخة.
2. ترتبط الشرعية السياسية بالأداء الفعلي لا بالشعارات الأيديولوجية، إذ تعزز التنمية المتوازنة وتقليص الفوارق الاقتصادية الشعور بالمواطنة الجامعة وتحدّ من الاستقطاب الهوياتي.
3. تبرز نقاط التقاطع بين طبيعة النظم السياسية في كل من آسيا وإفريقيا بأن كلاً منهما تواجه أنماطاً مختلفة من الأنظمة السياسية بدءاً من الديمقراطية وصولاً إلى الأنظمة السلطوية، وهذا يختلف باختلاف البيئات وطبيعة التنوع المجتمعي، إضافة إلى مركزية الدولة في إدارة التنوع في القارتين، و الربط بين الاستقرار وإدارة التعدد، واستخدام القانون والدستور كأداة تنظيم
4. تختلف كلاً من آسيا وإفريقيا في طبيعة المقاربة المؤسسية للتنوع، إذ برزت في النماذج المدروسة في آسيا إدماج تعددي عبر الانتخابات والمأسسة كما في إندونيسيا، إضافة إلى ضبط مركزي صارم مع أولوية الاستقرار كما في الصين.، أنا في إفريقيا، يغلب طابع الهشاشة المؤسسية في العديد من الحالات، حيث تتحول إدارة التنوع إلى تحدٍّ بنيوي مرتبط بضعف الدولة نفسها.
5. النماذج الآسيوية المذكورة تُظهر انتظاماً انتخابياً أو استقراراً إدارياً طويل الأمد (كما في اليابان والصين)، بينما تعاني دول إفريقية عديدة من تقلبات سياسية وانتقال ديمقراطي متعثر، ما يجعل إدارة التنوع أكثر عرضة للاهتزاز

قائمة المصادر

المصادر العربية

أولاً – الكتب

1. بوكليخة عبد الصمد، النظم السياسية المقارنة، مطبوعة بيداغوجية، جامعة غليزان، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2024.
2. هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، مطبعة الأمنية، الرباط، 2009.
3. موريس دوفيرجيه، علم الاجتماع السياسي، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.
4. ناظم عبد الواحد، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ايار 2026

السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول

مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

5. جابرييل ألموند وينجام بويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبدالله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

6. محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العالمي للدراسات السياسية، عمان، 2002.

7. سامي ذبيان و آخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن، رياض الريس للكتب والنشر،1999.

8. حيدر إبراهيم علي و ميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، 2002.

ثانياً- الرسائل والأطاريح

1. بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الامن الوطني للجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر3، 2023.

ثالثاً- الدوريات والأبحاث

1. اندرو هايورد، المفاهيم الأساسية في السياسة، ترجمة: منير بدوي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2011.

2. عابد رسول و سامان شكر سمين، أثر التعددية في أبنية النظام السياسي و وظائفه (دراسة تحليلية)، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 4، العدد 7، جامعة السليمانية، 2021.

3. توفيق بوقاعدة، الديمقراطية التوافقية وأبعادها، دفاتر البحوث العلمية، العدد8، الجزائر، 2016.

4. عزمي بشارة، في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان، مجلة سياسات عربية، العدد30، 2018.

5. أمال مجناح، الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد1، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 209.

6. نادية فضلي، النظام السياسي في اندونيسيا دراسة في عوامل التطور بين الماضي والحاضر، مجلة العلوم السياسية، العدد63، جامعة بغداد، 2022.

7. بن طوبال لبنى و أدمام شهرزاد، قدرات النظم السياسية في إفريقيا" دراسة قابلية التقط عدوى النزاعات الداخلية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

8. فريدوم أُونُووها، مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا: النجاحات والإخفاقات، مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

9. عبد الرحمن حمدي، حالة التحول الديمقراطي بإفريقيا: رؤية تقويمية، قراءات إفريقية، مجلة الملف، العدد27، 2016.

10. المهدي سلطاني و محمد دحماني، أثر التنوع الثقافي والعرقي على الاستقرار السياسي للدولة "رواندا أنموذجاً"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد5، العدد3- جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2020.

ثالثاً- المواقع الالكترونية

1. رحاب وائل السيد، نظرية النظم ل دايفيد إيستون (وحاله تطبيقيه "الواقع الإفريقي")، المركز الديمقراطي العربي، 2021/8/5، تمت رؤيته على الرابط: https://democraticac.de/?p=76543، تاريخ 2026/2/21.

ايار 2026
السنة الثانية - العدد الخامس - المجلد الاول
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

2. سامي عبد الحليم سعيد، دمج القبائل في النظام الدستوري في افريقيا – سبيلٌ نحو ديمقراطية مبتكرة:دراسات حالة من السودان وناميبيا وبوتسوانا، المركز الديمقراطي العربي، 2025/7/21، تمت رؤيته على الرابط: https://democraticac.de/?p=105652، تاريخ 2026/2/25.
3. نهاد محمود، قراءة تحليليّة لموقع إفريقيا جنوب الصحراء في مؤشّر السلام العالمي لعام 2025م، قراءات إفريقية، 2025/7/15، تمت رؤيته على الرابط: https://qiraatafrican.com/30534/، تاريخ 2026/2/25.
4. إسحاق عياش، الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي، المعهد المصري للدراسات، 2018/10/8، تمت رؤيته على الرابط: https://eipss-eg.org/ /، تاريخ 2026/2/22.
5. علي صبري، هكذا تجري الانتخابات في إندونيسيا 2024، الجزيرة نت، 2024/2/8، تمت رؤيته على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2024/2/8 ، تاريخ 2026/2/23.
6. نادية عبد الحميد على و وليد قاسم، التحول الديمقراطي في إندونيسيا: من الاستبدادية إلى الديمقراطية الوليدة، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 2020/6/22، تمت رؤيته على الرابط: https://arabprf.com/?p=3066، تاريخ 2026/2/23.
7. مؤمن الغزالي، النظام السياسي الياباني المعاصر: مقارنة في عهد ميجي والنظام السياسي الأمريكي، المركز الديمقراطي العربي، 2017/6/11، تمت رؤيته على الرابط: https://democraticac.de/?p=47088، تاريخ 2026/2/23.
8. شهد عبد الرزاق، الصراع العرقي في الصين : دراسة حالة مسلمي الإيغور بإقليم شينجيانغ 1945 – 2025، المركز الديمقراطي العربي، 2025/6/28، تمت رؤيته على الرابط: https://democraticac.de/?p=105289، تاريخ 2026/2/25.

المصادر الأجنبية

1. Religion of Asia, Encyclopaedia Britannica, https://www.britannica.com/place/Asia/Religion, accessed 23/2/2026..
2. The Fund for Peace, "Fragile States Index Annual Report 2020", https://fragilestatesindex.org/2020/05/08/fragile-states-index-2020-annual-report/, accessed 25/2/2026.
3. Fourth Population and Housing Census: Socio-cultural characteristics of the population, Thematic Report ” ,National Institute of Statistics of Rwanda ,(2014) ,p.15.
4. Billy Bat ware, “Rwandan ethnic conflicts: A Historical Look At Root Causes “ ,MA Peace And Conflicts Studies, European peace university , Australia, 2012,p1